البرلمان الأردني النموذجي

2026-2025

الدستور الأردني : المادة (7)

2. كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.

اسم المجلس: مجلس حقوق الإنسان

اسم الرئيس: راية قبعين

الموضوع: ضمان حقوق ذوي الإعاقة في المشاركة المجتمعية

مرحبا بكم جميعاً،

أنا رئيسة مجلس حقوق الإنسان، وأرحب بكم في هذا اللقاء الذي يجمعنا في نقاش قضايا تؤثر على الشباب في العالم العربي.

اليوم نناقش من القضايا الواقعية والواردة في عالمنا العربي التي تحتاج إلى الحلول بشكل مباشر من منظور الشباب، مثل تعزيز الحقوق الأساسية للإنسان، وتمكين الشباب بمشاركة صنع القرار، وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بينهم. إن الشباب هم القلب النابض لمجتمعاتنا، وهم الأقدر على قيادة التغيير نحو مستقبل أكثر عدلاً. إننا نعيش اليوم في عالم سريع التحوّل، ومع هذا التحول يجب الانتباه إلى التحديات الحقوقية والاجتماعية، لذلك يجعل من الضروري الاستثمار في وعي الشباب، وبناء قدراتهم على الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها بطرق سلمية وبنّاءة. لذلك، أتمنى أن يفيدكم نقاشنا وتصبحوا واعيين عن هذا المشاكل منه.

نتمنى حضوركم المجلس بروح ايجابية ومتحمسة للتكلم بمواضيع تخص المجتمع الأردني وتؤثر عليه، والتكلم عن الحلول لها في البرلمان الأردني النموذجيّ.

أهلًا وسهلًا بكم في مجلس حقوق الإنسان في البرلمان الأردنيّ النموذجيّ لعامّ 2025-2026.

أهلا وسهلا بكم،

راية قبعين
رئيسة مجلس حقوق الإنسان

تُعدّ قضية **ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة المجتمعية** من القضايا الأساسية التي تؤثر على العدالة الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تُعَدّ المشاركة المجتمعية حقًّا أصيلًا من حقوق الإنسان يكفله الدستور الأردني والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. ورغم الجهود الملحوظة التي تبذلها الدولة في دعم وتمكين هذه الفئة، لا تزال هناك **تحديات متعدّدة** تمنع من اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع على نحوٍ كامل ومتساوٍ مع الآخرين مثلما يستحق لهم.

تشير التقارير الصادرة عن **المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** إلى أنّ نسبة تشغيل ذوي الإعاقة ما زالت منخفضة، وأن العديد من المؤسسات العامة والخاصة **غير مهيّأة بيئيًا** لاستقبالهم. كما أن جزءًا كبيرًا من المدارس والجامعات يفتقر إلى البنية التحتية الدامجة، مما يعيق فرصهم في التعليم الجيد. أما على الناحية الصحية، فهناك نقص في الموظفين المتخصصين في تأهيل ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى **ضعف الوعي المجتمعي** تجاه حقوقهم، حيث لا يزال بعض أفراد المجتمع ينظرون إلى الإعاقة من زاوية العجز لا من زاوية القدرة.

كما أوضحت **الإسكوا والأمم المتحدة** أن الأردن قطع خطوات إيجابية في تبنّي **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)**، وسنّ قانون 2017 الذي يُعَدّ من أكثر القوانين تقدمًا في المنطقة العربية، إذ يؤكد على **حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والوصول إلى المرافق والخدمات العامة**. ومع ذلك، تواجه عملية التنفيذ على أرض الواقع تحديات متعلقة بضعف التمويل، وغياب الرقابة الجادة، ونقص برامج الدمج الشاملة، ما يجعل الفجوة بين التشريع والتطبيق قائمة.

ومن أبرز الإشكاليات المطروحة أيضًا **قلة فرص العمل المتكافئة** و**عدم موائمة بيئة العمل ووسائل النقل العامة** لاحتياجاتهم، خاصة في الأردن، مما يحدّ من مشاركتهم الاقتصادية ويؤثر على استقلالهم المعيشي. كما أنّ **المشاركة السياسية** للأشخاص ذوي الإعاقة ما زالت محدودة بسبب العوائق المادية والمعنوية، كضعف الوصول إلى مراكز الاقتراع أو غياب التمثيل الحقيقي في المجالس المحلية.

إنّ تمكين ذوي الإعاقة لا يتحقق فقط من خلال سنّ القوانين، بل يحتاج إلى **تحوّل ثقافي ومجتمعي شامل** يعترف إمكاناتهم وقدرتهم على الإسهام في بناء وطننا. بدمجهم في المجتمع يعني الاعتراف بكرامتهم أولًا، ثم منحهم الأدوات التي تمكّنهم من العيش باستقلالية والمشاركة في صنع القرار.

ومن هنا تأتي أهمية هذا المجلس في مناقشة العقبات الحالية، واقتراح الحلول والسياسات التي تضمن **تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وبناء مجتمع شامل يحتضن جميع أفراده دون استثناء**.

الإحصائيات

المراجع المقترحة:

1. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – الأردن
   https://hcd.gov.jo
   – يحتوي على القوانين، البرامج، والمشروعات الوطنية الخاصة بتمكين ذوي الإعاقة.

2. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2017 (الأردن)
   نص القانون الرسمي PDF

3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): التنمية الدامجة وحقوق ذوي الإعاقة
   تقرير الإسكوا PDF

4. هيئة الأمم المتحدة – اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة **(CRPD)**
   https://www.un.org/arabic/disabilities/default.asp

- معلومة سريعة:
  يجب على الطلبة أن يعززوا آرائهم بمصادر موثوقة ولا تشمل الموسوعات.

- مهمة:
  الآن أيها المندوب، انطلق بنفسك، وابحث عن معلومات على شبكة الإنترنت من مصادر موثوقة عن جودة التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، فهذا سيساعدك على التعمق في القضية لتكتبوا حلولاً أكثر شمولية وفعالية.

الأسئلة

إلى أي مدى يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على فرص متساوية في التعليم والعمل داخل المجتمع؟

ما الدور الذي تلعبه القوانين الأردنية في حماية حقوق ذوي الإعاقة، وهل تطبَّق فعليًا على أرض الواقع؟

كيف تؤثر الصورة النمطية والوعي المجتمعي في مدى دمج ذوي الإعاقة داخل الحياة اليومية؟

ما التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في استخدام المرافق العامة ووسائل النقل؟

ما الإجراءات التي يجب على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص اتخاذها لتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في سوق العمل؟

كيف يمكن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في صنع السياسات والقرارات التي تتعلق بهم؟